

## الرزاز يسحب البساط من المحافظين عبر إجراء تعديل حكومي

عمان - كشفت مصادر مقربة من رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز أنه بصدد الانتهاء من وضع المسامات الأخيرة على تعديل وزاري سيكون هو الرابع منذ توليه الحكومة، ويرجح أن يتم الإعلان عنه قبيل انعقاد الدورة العادية الرابعة والأخيرة من عمر مجلس الأمة الثامن عشر، والتي من المزمع عقدها يوم الأحد المقبل.

ونقلت صحيفة "الغد" الأردنية عن المصادر، التي طلبت عدم نشر اسمها، القول إن الرزاز أنهى عملية تقييم أداء وزرائه، متوقفة أن يطول التعديل ما بين ثمانية وتسعة حقائب وزارية.

وأضافت المصادر أنه لا يُستبعد أن يستعين الرزاز، من خلال التعديل المرتقب، بعدد من الوزراء السابقين، ذوي الخلفيات الاقتصادية والخدمية، في المناصب التي لم تشهد تقدماً خلال الفترة الماضية.

ويستعد متابعون أن يطول التعديل وزير الداخلية سلامة حماد، الذي لاقت عودته إلى هذه الوزارة جدلاً كبيراً في الشارع الأردني بالنظر إلى تاريخ الرجل، المعروف عنه تشدده حيال النشطاء على وجه الخصوص.

ولا يتوقع أيضاً أن تطول التغييرات الحكومية نائب رئيس الوزراء رجائي المعشر القادم من الديوان الملكي، رغم إبداء الأخير رغبة في الانسحاب، في ظل غياب الكيبياء بينه والرزاز، واختلافهما في أكثر من ملف وخاصة إدارة الوضع الاقتصادي.

في المقابل يتم تداول بعض الأسماء المرشحة للمغادرة على غرار عز الدين كناكرية، الذي يتولى حقيبة المالية، وإبراهيم الشحادة الذي يتولى وزارة الفلاحة.

وينسب هذا التعديل طموحات البعض مما يعرف بالتيار المحافظ، في إقالة حكومة الرزاز وتشكيل جديدة، وكان الرزاز القادم من خارج الطبقة التقليدية التي تداولت على المناصب القيادية قد تعرض منذ توليه رئاسة الحكومة في يونيو 2018، لانتقادات شديدة من جانب المحافظين أو ما يسمى الحرس القديم.

ويؤكد التغيير الحكومي أن رئيس الوزراء الحالي دوماً بيد أن يقبل رئيس الوزراء الحالي دوماً فقط من الملك عبدالله أو الشارع بل أيضاً من المنظمات الدولية على غرار منظمة الشفافية الدولية، التي قالت في آخر تقرير لها إن الأردن يتمتع حالياً برئيس وزراء قيادي جديد وعد بإحداث التغيير، وإن "الحكومة أعطت الأولوية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، ويتعين عليها أن تفي بتعهداتها".

وكان الرزاز قد تولى رئاسة الحكومة في ظرفية جد حساسة مرتبطة باندلاع مظاهرات غير مسبوقه شاركت فيها للمرة الأولى فعاليات اقتصادية وتقابات جنباً إلى جنب رفضاً لقانون الضريبة على الدخل، وكان من ثمار الحراك إقالة حكومة هاني الملقى.



الرزاز يتحدث الحرس القديم

## التحديات الخارجية ورقة للمزايدات الحكومية في إسرائيل

نتنياهو: الأوضاع حساسة وقابلة للانفجار على عدة جبهات



عين نتنياهو على جولة انتخابية جديدة

المقابل دون الحاجة إلى حرب واسعة لا يعرف مآلاتها، ويقول محللون إن غانتس يأخذ بشكل جدي فرضية إجراء انتخابات جديدة، وتصريحاته التصعيدية يمكن اعتبارها أيضاً تمهيداً لحملة انتخابية مبكرة، والشئ الذي يبدو أنه يدفع لهذا توجه نتنياهو الذي يبدو أنه يدفع لهذا توجه في ظل عدم حماسه لشروط خصمه.

وكان الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين قد كلف في 22 أكتوبر الماضي رئيس الأركان السابق بتشكيل حكومة بعد فشل نتنياهو في المهمة، وأمام غانتس 28 يوماً لإنجاز التاليف، وإذا فشل فسيتجه الذهاب إلى الكنيست وجمع ثائيد 61 نائباً لاختيار مرشح جديد، وأمام أعضاء الكنيست مهلة مدتها 21 يوماً للقيام بذلك، وإذا أخفقوا فسيتعين حل الكنيست مجدداً وستجرى انتخابات جديدة.

وطرح تحالف أزرق أبيض مبادرة على الليكود الذي يترجمه نتنياهو مفادها تشكيل حكومة دون الأحزاب اليمينية المتشددة في المرحلة الأولى، وذلك "بهدف تمرير عدة مشاريع قوانين تخص العلاقة بين الدين والدولة، ومن بينها قانون التجنيد، بما يتيح للحزب استعراض إنجازات في هذا الشأن. كما اقترح أن تتم رئاسة الحكومة المشتركة بالتناوب، بيد أن هذا المقترح يلقى تحفظات من الليكود.

واتهم وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق أفيدور ليرمان الأحد رئيس الوزراء المنتهية ولايته بجر إسرائيل لانتخابات المثالية، ونقلت صحيفة

إسرائيل الرد دون تردد عقب إطلاق الصواريخ من غزة. وأضاف لايبيد في تلميح إلى نتنياهو "الأمن لا يصنع بالصورة والمؤتمرات الصحافية، بل بالعمل الحازم المنتسق، يجب على قادة حركتي حماس والجهاد الإسلامي أن يعلموا أنهم سيدفعون الثمن على أي هجوم على المدنيين الإسرائيليين، يجب أن نرد على الإرهاب بقوة، وليس بحقائب الدولارات".



أفيدور ليرمان  
نتنياهو يجرت انتخابات للمرة الثالثة والشعب لن يسامحه على هذا

وقال إن مفهوم الأمن تجاه غزة "يحتاج إلى التغيير، ويجب على الجيش الإسرائيلي أن يفعل أدوات أوسع بكثير، بما في ذلك العودة إلى سياسة الإغتيالات"، مشيراً إلى أن إسرائيل تحتاج حالياً إلى "قيادة أمنية قوية وحازمة بقيادة بيني غانتس".

ومع اقتراب مهلة انتهاء تكليف زعيم أزرق أبيض بتشكيل حكومة، دون أن تكون هناك أي بوادر في الأفق عن إمكانية نجاحه في مهمته، فإنه يحرص على تبني خطاب تصعيدي يرضي فيه اليمين مع تصيد أخطاء خصمه نتنياهو الذي يسوق لصورة الطرف الوحيد القادر على حماية أمن إسرائيل في ظل ما تواجهه المنطقة من أحداث، من خلال سياسة قائمة على الضغط على الطرف

مع اقتراب انتهاء مهلة تكليف زعيم تحالف أزرق أبيض، الجنرال السابق بيني غانتس، بتشكيل حكومة جديدة بدأ الحديث يطغى في إسرائيل عن إمكانية إجراء انتخابات ثالثة، وتنعكس تصريحات قادة "أزرق أبيض" والليكود وحلفائهما، أنهم يأخذون بجديّة هذا السيناريو حتى أن بعضهم بدأ حملة مبكرة من خلال إعادة التسويق لرؤيته بشأن حماية الأمن القومي الإسرائيلي.

القدس - جدد رئيس الحكومة الإسرائيلية المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو الأحد تحذيره من أن إسرائيل "موجودة في فترة أمنية حساسة جداً وقابلة للاشتعال في عدة جبهات"، مركزاً على جبهة غزة، في ضوء انتقادات شديدة وجهها له زعيم تحالف أزرق أبيض الجنرال السابق بيني غانتس قبلها بيوم بشأن أسلوب التعاطي مع هجمات الفصائل الفلسطينية في القطاع.

وقتل السبت فلسطيني وأصيب اثنان آخران بجروح، جراء غارات شنتها إسرائيل على مواقع للفصائل في غزة بعد ساعات من إعلان الجيش الإسرائيلي عن إطلاق 10 صواريخ من القطاع باتجاه المستوطنات القريبة من الخلف.

وقال نتنياهو في مستهل اجتماع مجلس الوزراء الصغير (الكابنيت) إن "حماس تتحمل المسؤولية عن أي هجوم يخرج من قطاع غزة، ولا أعزّم إعطاء تفاصيل هنا حول خططنا، وسنستمر في العمل في كافة الجبهات من أجل أمن دولة إسرائيل، بوسائل مكشوفة ووسائل خفية أيضاً، في البحر والجو والبحر".

وبدت تصريحات نتنياهو رداً على غانتس الذي دعا السبت إلى توجيه ضربات شديدة إلى القطاع والعودة إلى سياسة اغتيال قيادات فلسطينية، منتقداً ما يعتبره سياسة الأيدي المرتعشة للحكومة الحالية، وتاكل سياسة الردع.

وقال زعيم تحالف أزرق أبيض على "تويتر" إن "حكومة برئاستي لن تتحمل تهديداً على سكان الجنوب ولن تقبل أي مس بسيادتها. وسنعيد الردع بأي ثمن، حتى لو اضطررنا إلى قتل من يقودون إلى التصعيد".

وطالب غانتس حكومة نتنياهو بتوجيه ضربة عسكرية شديدة للقطاع، قائلاً "في الوقت الحالي، سنؤيد وندعم أي سياسة رد فعل حازمة ومسؤولة من أجل جلب هدوء طويل لسكان الجنوب. هذا واجبنا، وهذا التزامنا نحوهم". من جهته شدد القيادي في تحالف "أزرق أبيض"، يائير لايبيد على أن على

## إنشاء قواعد عسكرية يثير شكوكاً في حقيقة الانسحاب الأميركي من سوريا

وتحدث المرصد السوري لحقوق الإنسان عن "عملية تقاسم النفوذ" التي تجري في مناطق شمال شرق سوريا، في ظل التواجد الروسي والأميركي المشترك داخل المنطقة نفسها، بعد أن كانت القوات الأميركية انسحبت ثم عادت مرة أخرى، ودخلت القوات الروسية إلى المنطقة وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه الشهر الماضي.

وفي 9 أكتوبر الماضي، أطلق الجيش التركي بمشاركة ميليشيات سورية موالية له، عملية "تنع السلام" في منطقة شرق نهر الفرات شمالي سوريا، بدعوى تطهيرها من وحدات حماية الشعب التي تعتبرها أنقرة امتداداً لحزب العمال الكردستاني، وإنشاء منطقة آمنة لأكثر من مليوني لاجئ سوري (عرب سنة) موجودين على أراضيها.

وفي 17 من الشهر نفسه، علق الجيش التركي العنقبة بعد توصل أنقرة وواشنطن إلى اتفاق يقضي بانسحاب الأكراد من المنطقة، وأعقبه اتفاق سوتشي.

ويرى محللون أن الخطوات الأميركية هي رسالة إلى كل من روسيا وتركيا تفيد بأن واشنطن لن تخلي لهما المكان، خاصة بعد اتفاق سوتشي الذي جرى التوصل إليه بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان والذي بموجبه تم إيقاف عملية نزع السلاح ضد الأكراد.

وينص اتفاق سوتشي على أن تراجع القوات الكردية بعق ثلاثين كلم على طول الحدود البالغ 440 كلم. ويعني تنفيذ هذا البند أن على القوات الكردية التخلي عن السيطرة على بعض المدن الرئيسية، لفائدة القوات السورية.

ويقول المراقبون إن الولايات المتحدة وفي ذروة صراعها مع إيران لن تسمح للأخيرة هي الأخرى بأن تسيطر نفوذها على هذا الجزء الاستراتيجي من سوريا والذي تعتبره طهران الركيزة الأساسية لمشروع الحزام الأمني الذي يمر من العراق مروراً بشرق سوريا وصولاً إلى لبنان حيث زراعها الأبرز في المنطقة حزب الله.

إقامة قاعدة عسكرية في المدينة". ونقل المرصد ومقره بريطانيا، عن مصادر وصفها بالموثوقة، أن الهدف من القواعد هو الاحتفاظ بالسيطرة على المجال الجوي للمنطقة، إضافة إلى السيطرة على المنشآت النفطية.

وأعلن الجيش الأميركي قبل نحو أسبوعين أنه يعزز وضعه في سوريا بأصول إضافية تشمل قوات ميكانيكية للحيلولة دون انتزاع السيطرة على حقول النفط من قبل فلول تنظيم الدولة الإسلامية أو غيرها، وبالفعل جرى إرسال تعزيزات من العراق إلى محافظة دير الزور شرقاً حيث توجد معظم حقول النفط السورية.

وتوعد وزير الدفاع الأميركي باستخدام القوة الساحقة في حال اقتربت قوى موالية لسوريا أو لروسيا من المنطقة. بالتوازي مع ذلك نشطت الدوريات الأميركية في محافظة الحسكة التي تعد معقل الأكراد الذين حيث توجد عاصمة الإدارة الذاتية (القامشلي).

جرى بحث الحفاظ على وجود عسكري أميركي في القامشلي، في اجتماع بين المسؤولين العسكريين الأميركيين والمقاتلين الأكراد.

وشدد المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه على أن "الأميركيين أبدوا رغبة في



إعادة انتشار وليس انسحاباً

أميركية تجري على قدم وساق في شمال وشرق سوريا لبناء ثلاث قواعد عسكرية مشتركة مع التحالف الدولي ضد تنظيم داعش.

وكان مصدر عسكري في قوات سوريا الديمقراطية قد كشف في وقت سابق أنه

دمشق - يطرح توجه الولايات المتحدة نحو إنشاء قواعد عسكرية جديدة في محافظة الحسكة أقصى شمال شرق سوريا، حيث الغالبية الكردية، نقاط استفهام كبرى حول حقيقة الانسحاب الذي أعلنت عنه الإدارة الأميركية الشهر الماضي من تلك المنطقة.

ويقول متابعون للشأن السوري إن تعزيز واشنطن لقواتها في شمال وشرق سوريا وتشديد قواعد إضافية، يعزز الشكوك في أن الانسحاب لم يكن جدياً، بل كان مناورة تكتيكية على ضوء إظهار تركيا نوايا جديدة حينها في اجتياح المنطقة بزعم طرد وحدات حماية الشعب الكردي.

وسبق أن صرح وزير الدفاع الأميركي مارك أسبر خلال اجتماع مع نظرائه في حلف شمال الأطلسي (الناتو) -الغاضبين من الانسحاب- بأن أنقرة وضعتهم في موقف صعب من خلال إصرارها على شن عملية "تنع السلام"، وهذا ما دفعهم إلى هذه الخطوة. وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان الأحد بأن ثم تحضيرات